

## الطلاق وآثاره على التفكك الأسري في المجتمع الجزائري

### *Divorce and its effects on family disintegration in Algerian society*

الدكتور/ محمد العيد مطمر

الطالب/ حمزة جبايلي

أستاذ محاضر قسم -أ-

طالب دكتوراه،

جامعة الحاج لخضر- باتنة 01،

علم الاجتماع القانوني،

جامعة الحاج لخضر باتنة 01،

[drmetmer@hotmail.fr](mailto:drmetmer@hotmail.fr)

[hamzasocio40@gmail.com](mailto:hamzasocio40@gmail.com)

تاريخ الارسال: 2018/12/29 تاريخ القبول: 2018/12/31 تاريخ النشر: 2018/12/31

#### الملخص:

تمثل هذه الورقة البحثية محاولة لفهم العلاقة بين الطلاق والتفكك الأسري في المجتمع الجزائري، حيث شهد هذا الأخير تغيرات مجتمعية ذات أبعاد متعددة كانت لها انعكاسات أصابت كافة أنساق البناء الاجتماعي، وكون الأسرة أحد أهم دعائم هذا البناء فإنها كانت من بين من تلقوا هذه التأثيرات، فقد أدى هذا التغير إلى اختلال في البناء والوظيفة وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك داخل العديد من الأسر سواء كان تفكك جزئي أو كلي. وأيضاً يروم البحث لمعرفة تأثيرات الطلاق على الصعيد الاجتماعي والنفسي بالنسبة للأطفال. الكلمات المفتاحية: الطلاق، التفكك الأسري، المجتمع الجزائري.

#### Abstract

This paper is an attempt to understand the relationship between divorce and family disintegration in the Algerian society. The latter witnessed societal changes of multiple dimensions that had repercussions on all social construction patterns. As the family was one of the most important pillars of this building, it was one of the recipients of these effects. This change has led to imbalance in construction and function. The occurrence of the tension and conflict and the prospect of disintegration within families, whether it was partial or total disintegration. The research also aims to study the effects of divorce on the social and psychological for children

**Key words:** divorce, family disintegration, Algerian society.

## مدخل:

الطلاق والتفكك الأسري من المشكلات الاجتماعية التي تنخر جسم المجتمع الجزائري، لما لهما من انعكاسات على الأسرة والمجتمع، لقد حدد العديد من الباحثين عدة عوامل مؤدية إلى التفكك الأسري، حيث يعتبر الطلاق هو المؤشر والعامل الأساسي في استفحال ما يعرف بالتفكك الأسري والدليل على ذلك أيضا الشواهد الميدانية في المحاكم الجزائرية التي تثبت ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع والآثار الناجمة عنها، حيث نسعى من خلال هذا البحث التعرف نظريا على ذلك وفق التحليل الكيفي للبيانات المتاحة، وعليه طرح التساؤل التالي: كيف يمكن فهم وتفسير الطلاق وأثاره على التفكك الأسري ضمن التحولات المجتمعية؟

### I. مفهوم الطلاق:

أ) الطلاق لغة: الطلاق لغة كلمة مشتقة من فعل طلق أو أطلق بمعنى ترك وبعدا<sup>1</sup>، ولقد خصص العرف استعمال لفظ طلق في رفع القيد المعنوي وأطلق في القيد المسمي. فيقال طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها. كما يقال أطلق الرجل البعير بمعنى فك القيد منه ولا يقال طلق البعير<sup>2</sup>.

اشتق الطلاق من الكلمة اللاتينية *Divortium* واشتقت هي بدورها من فعل *Divertere* والذي يعني الدوران في ناحية والانقسام والاختراق الذي يتم بين شخصين كانت لهما طريقا واحدة ليأخذ كل واحد منهما طريقا مختلفا تبعدهما عن بعض<sup>3</sup>.

ب) المفهوم الاصطلاحي للطلاق: الطلاق بمعنى عام هو إنهاء زواج صحيح أثناء حياة الزوجين أي هو صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج. والطلاق هو إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون ويترتب عليه إزالة ملك النكاح<sup>4</sup>.

الطلاق هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة وهذه العملية تساعد كل من الطرفين على الزواج ثانية.

الطلاق يختلف عن الفصل *Séparation* أي فصل الزوج عن زوجته لأسباب معينة. فالفصل يعطي الحق للزوجين بالإقامة في أماكن مختلفة شريطة عدم زواجهما مرة ثانية لأنهما لا يزالان يحتفظان بمنزلتهما الزوجية<sup>5</sup>.

كذلك يعرف الطلاق على أنه إنهاء علاقة الزواج القانونية بشكل رسمي وشرعي، وتختلف الشروط اللازمة لإنهاء العلاقة الزوجية اختلافاً بعيداً من ثقافة إلى أخرى، ومن زمن لآخر، وما زالت حقوق من الرجال والنساء في إيقاع الطلاق شديدة التباين في بعض المجتمعات. وإن كان يلاحظ أن المجتمعات الغربية أخذت تتحول نحو قبول فكرة أن انهيار الزواج على نحو لا يمكن إصلاحه يعد مبرراً كافياً لإيقاع الطلاق.<sup>6</sup>

يميل الناس في العادة إلى النظر إلى الطلاق على أنه مأساة أو نهاية تعيسة لحياة زوجية. وبارتفاع معدلات الطلاق في مجتمع ما فإن هذا دليل على أن نسق الأسرة لا يعمل بصورة مرضية.

بالرغم مما سبق فإن الطلاق يعتبر أحد صمامات الأمن للتوترات الحتمية التي تقع في الحياة الزوجية، وليس هناك مقياس أو دليل يمكننا من معرفة دواعي وأسباب مفاضلة المجتمعات للطلاق بدلاً من أشكال الانفصال الأخرى كالهجر... فالطلاق هو الحل الأكثر شيوعاً وانتشاراً لمشاكل الحياة الزوجية، كما أن الحلول البديلة التي تسمح بها المجتمعات المختلفة للفصل بين الزوجين في حالة عدم التوافق والنجاح الزواجي وحلول المشكلات بينهما ما هي في الواقع سوى أنماط مختلفة للطلاق، والفرق الوحيد فيما بينها أن الطلاق يسمح ويتيح لكل من الزوج والزوجة الزواج ثانية.

## II. عوامل الطلاق:

### 1) العوامل النفسية للطلاق:

مما لا شك فيه يرى بعض علماء النفس أن حالات الطلاق ترجع إلى الحالات اللاشعورية التي تدخل بدورها في علم النفس المرضي، على اعتبار أن الشخص الذي لا يجد سوى الطلاق حلاً للأزمات الزوجية التي يعيشها ليس بالشخص السوي فهو يفكر في الطلاق ثم يهدد به حتى يتم تنفيذه في آخر المطاف والسبب في ذلك هي الحالة النفسية التي يعيشها مع نفسه وهذا راجع لعدم نضجه العاطفي.<sup>7</sup>

فالزوج المريض يعيش حياته الزوجية على نفس الأساليب الخاطئة والتي اعتاد عليها كالغيرة، السيطرة، حب التملك، عدم الثقة، الخوف من المسؤولية وكل هذه الأساليب تدفعه في النهاية إلى الطلاق.<sup>8</sup>

إلا أن هذا التفسير يبقى منحصر على الأشخاص المرضى حسب علماء النفس، لأن الواقع اليومي يؤكد أن حالات الطلاق تمس كل أطباق المجتمع، على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم وكذلك جميع الأجيال لكن بدرجات متفاوتة ومختلفة وهذا بدوره أثر طبيعي حسب ظروف الحياة.<sup>9</sup>

## 2) العوامل الاقتصادية:

أ) قلة دخل الزوج وأثره على الاستقرار العائلي:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المؤدية إلى الطلاق وذلك بفشل الزوجان على تحقيق مطالب الحياة الزوجية نظرا لعدم القدرة على تحمل هذه الأعباء نتيجة لقلّة الدخل أو عدم الكفاية في تحقيق التوازن الفعلي لتغطية هذه المطالب التي تقع بالضرورة على أعباء الزوج، والتي من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار العائلي وقد أكدت دراسات حديثة في المجتمعات الصناعية أن مؤشرات ذوي الدخل الضعيف أكثر عرضة للمشاكل التي تنجر عنها المشاكل اليومية والمؤدية بدورها حتما إلى الطلاق وقد أكدت الدراسات أيضا أن ذلك يتضح من خلال التباين والفارق بين الطبقات ذات المستوى الاقتصادي المرتفع والطبقات ذات المستوى الاقتصادي المنخفض فهذه الأخيرة أكثر الحالات للطلاق تعود إليها.<sup>10</sup>

فالعامل الاقتصادي له أثر واضح في الحياة الزوجية كما نشهده اليوم من سيطرة الماديات بالنظر إلى ما تتحاجه الحياة اليومية.

ب) عمل المرأة تأثيره على شخصيتها:

يرى معظم الباحثين الاجتماعيين أن عمل المرأة أصبح يشكل عامل من العوامل المساعدة على الطلاق في معظم الأحيان وهذا راجع إلى شعورها بقوة مركزها الاجتماعي بحكم العمل وان عكس ذلك ينقص من قيمتها وحرمتها، بل من شأنها كذلك خاصة وإن عارض الزوج في عملها.<sup>11</sup>

إن فكرة هذا التحرر الذي تنادي به المرأة أصبح اليوم ضرورة حتمية في اعتقادها، بل جعلها تطالب بالمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، خاصة وإن لم يوافقها الزوج ولا يشاركها في أفكارها مما يدفع في النهاية إلى الطلاق.<sup>12</sup>

إن عمل المرأة خارج البيت أصبح اليوم يساعد على تغيير خريطة الحياة الزوجية والأدوار العائلية لكل الطرفين خاصة في حالة عدم تقبل الرجل لهذا العمل طالما أن الزوجة تطالب بحريتها هذا الأمر كذلك الذي سهل وساهم اتخاذ قرارات الطلاق.<sup>13</sup>

### (3) العوامل الاجتماعية والثقافية:

نقصد بالعوامل الاجتماعية والثقافية تلك الفوارق من الناحية الاجتماعية والثقافية التي تساعد على الطلاق لعدم التكافؤ بين الزوجين مما يجعل من النظرة ضيقة اتجاه الطرف الآخر والتي من شأنها خلق توترات تنتهي عادة بالطلاق وقد ينعكس ذلك ويظهر مثلا في تربية الأولاد مثلا وهذا راجع لاختلاف نظرة الزوجين للحياة عامة والحياة الزوجية خاصة كما أنها قد لا تظهر هذه الآثار وفي بداية الحياة الزوجية إلا مع طول المدة.<sup>14</sup> كما أن اختلاف الزوجين اتجاه بعض القيم خاصة المتعلقة بواجبات وحقوق كل طرف انجر عنه تفكك الأسرة لا محال. ومثال ذلك عمل الزوجة فإذا كان في اعتماد الزوج أن الدور الأساسي للزوجة هو الاهتمام بشؤون البيت والأولاد دون رغبته كما في الخروج للعمل وتمسكت هي أيضا بالعمل أصبح يشكل هاجسا لدى الزوج وقد ينتهي الأمر في معظم الأحيان بالطلاق نتيجة الاختلاف الشديد حول ذلك.<sup>15</sup>

### III. ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من منظور سوسيوقانوني:

#### (1) الطلاق في قانون الأسرة الجزائرية:

أ) الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج: الأصل منه أن الشريعة الإسلامية أوجبت التدبير العميق قبل الطلاق أو الوقوع فيه لما فيه درء للمفاسد ورعاية لهذا الرباط القدسي فجعلت القوامة والعصمة في يد الزوج على عكس الزوجة التي قد تنساق وراء العواطف ولا تبالي حينئذ بما وقع من نتائج سواء ضارة أو نافعة. فالزوج (الرجل) يحكم بما يمليه عقله، كما أنه هو الذي يتحمل تبعات هذا الطلاق إيمانا منه وإدراكا للعواقب التي تنجر عن هذا الطلاق خاصة إن كان له أبناء، وهذا ما يفرضه الواقع المعيشي الذي لا يسمح له بذلك حتى التفكير في إعادة الزواج عكس المرأة التي لا تبالي في تصرفاتها إلا بعد فوات الأوان.<sup>16</sup>

ورغم ذلك فإن قانون الأسرة الجزائري كان له موقف ودور في ذلك رغم أن العصمة في يد الرجل فهو لا يحكم بالطلاق إلا بعد محاولات الصلح المتعددة بين الطرفين المادة 49 من قانون الأسرة<sup>17</sup>.

#### ب) الطلاق بالإرادة المشتركة للزوجين:

- الطلاق بالتراضي : طبقا لنص المادة 48 من قانون الأسرة فإنه يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما يسمح به القانون<sup>18</sup> وفقا للمادة 53-54 من نفس القانون ففي شروط وقوع هذا الطلاق أن يتم بناءً على طلب أحد الزوجين وموافقة الزوجة الأخر أو بناءً على طلبهما المشترك كما اشترط المشرع لصحة ذلك الأهلية الكاملة وهي سن 19 سنة وعد الإصابة بالجنون والسفه والعتة فضلا على أن يجري القاضي المكلف محاولات الصلح رغم الاتفاق المسبق للأطراف للتأكد على العزم والقصد في ذلك دون أي ضغط او مكروه كما يمكن الاتفاق على آثار الطلاق من رعاية مصلحة المحضون والنفقة ، ويجب أن لا يكون هذا الاتفاق منافيا لمصلحة الأولاد وإلا حكم القاضي بخلاف ذلك أما جانب التعويض فلا يكون في الطلاق بالتراضي وإلا عرض الحكم بالنقض.<sup>19</sup>

- بناءً على ما سبق يتضح انه يسمح للزوجين بتحرير عريضة مشتركة في ذلك تحمل ما تم الاتفاق عليه ما لم يخالف النظام العام، أما دور القاضي في الطلاق بالتراضي هو التأكد من تطابق الإرادتين اتجاه هذا الطلاق دون إكراه أو ضغط وذلك بعد محاولات الصلح الوجدانية

- الطلاق بواسطة الخلع: لقد أعطى المشرع الجزائري للزوجة الحق في طلب فك الرابطة الزوجية على غرار الزوج كذلك وقد أشارت في هذه الحالة في نص المادة 54 من قانون الأسرة التي تنص على "يجوز للزوجة دون موافقة زوجها أن تخالع نفسها بمقابل مالي"، أما المقابل المالي فقد يتفق عليه الطرفين أم العكس وهو العوض الذي تلتزم به الزوجة بأدائه لأجل مقابل طلاقها أما في حالة الاختلاف على المبلغ فيتدخل القاضي ليحكم بصداق المثل في الوقت الراهن وهو ما استقر عليه القانون والقضاء كما أن تبعات الخلع هي نفسها في الطلاق والطلاق بالتراضي لحماية لحقوق الأفراد ورعاية لمصلحة

الأولاد من حضانة ونفقة، فالملاحظ عن المشرع الجزائري لم يفرق في إعطاء سلطة طلب فك الرابطة الزوجية بين الزوجين حماية لحقوقهم وتجنباً للأضرار التي قد تقع<sup>20</sup>.

ج) الشروط الواجب توفرها في الزوج المطلق: لم يحدد قانون الأسرة الجزائري أي نص يضع الشروط الواجب توفرها في المطلق باستثناء المادة 222 التي تنص كل ما لم يرد عليه نص يرجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية فالمشرع الجزائري جعل من لفظ الطلاق كل الطلاق بالإرادة المفردة للزوج أو بالخلع أو بطل من الزوجة رغم صحة هذا الطلاق من الناحية الشرعية إلا أنه قد يتدخل المشرع ويقيد إرادة الزوج في إيقاع الطلاق باللجوء إلى القضاء والتصريح به أمامه ومن ثم لا يمكن تصور وقوع الطلاق خارج إطار القضاء.<sup>21</sup> كما أنه حسب نص المادة 85 من قانون الأسرة يتضح أن القانون يعتبر تصرفات المجنون والمعتوه والسفيه غير نافذة في حالة الجنون لنقص الأهلية المطلوبة في القانون الجزائري لإيقاع الطلاق.<sup>22</sup>

د) الطلاق لا يثبت إلا بحكم: في حقيقة الأمر أن مسألة إثبات الطلاق وإن كانت للوهلة الأولى تبدو بسيطة إلا أنها تنطوي على غموض كبير فبالرجوع إلى نص المادة 49 من قانون الأسرة التي تنص بما يلي "لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجربها القاضي دون أن تتجاوز هذه المدة ثلاثة أشهر" حيث يتضح من دراسة هذا النص أن إرادة المشرع تتجه إلى إخضاع مسألة إثبات الطلاق إلى القضاء ولكن في الواقع قد يقع الطلاق خارج القضاء ويتم تسجيله بأثر رجعي.<sup>23</sup>

يتبين أن المشرع الجزائري أعطى سلطة إشراف القضاء لإثبات الطلاق والتأكد من صحة شروطه والقصد فيه لحماية حقوق الطرف الآخر بموجب حكم يضمن ذلك في حين أنه وفي حقيقة الأمر قد يتم تسجيل الطلاق بأثر رجعي ويحق للطرف المتضرر المطالبة بالتعويضات بأثر رجعي كذلك ومثال ذلك النفقة والحضانة<sup>24</sup>. وعليه نستنتج أن مسألة إثبات الطلاق تبقى خاضعة للقضاء إلا أن وقوعه يبقى خارج ساحة القضاء أحيانا.

أما عن طريقة المطالبة بالطلاق من طرف الزوج أي بإرادته فقد يقوم الزوج بتكليف الزوجة للحضور أمام المحكمة المختصة بموجب دعوى ملتصقا في دعواه فك الرابطة

الزوجية بينه وبين الزوجة بعد صحة تبليغها قانونيا وقد تتضمن هذه الدعوى مجمل دفعه وطلباته المحررة في العريضة وبعد تأشير المحكمة وتعيين المحكمة جلسة الحضور يكون الأخذ والرد بين الطرفين ثم تعين جلسة صلح من طرف القاضي المكلف وفي نهاية المطاف يصدر الحكم بناءً على طلب الزوج (المدعي) في فك الرابطة الزوجية بينه وبين الزوجة (المدعى عليها) وإبرادة المنفردة. وتكون الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى (الطلاق) نهائية غير قابلة للاستئناف ماعدا الشق الخاص بالتعويضات فهو قابل للاستئناف سواء بالنسبة للزوج أو الزوجة وذلك فيما يخص الحضانة النفقة بدل الإيجار. مبلغ التعويض عن الطلاق، لكن تبقى السلطة التقديرية للقاضي في تحديد هذه المبالغ بما يتماشى مع طبيعة النزاع وظروف وحالة الطرفين المادية<sup>25</sup>.

## 2) بعض المقاربات السوسولوجية لظاهرة الطلاق:

### أ) المقاربة البنائية الوظيفية:

يرى أنصار هذه النظرية أن المنظور الوظيفي يقوم على فكرة ارتباط أجزاء كبيرة من المجتمع مع بعضها البعض على الرغم من استقلالها الظاهر حيث تستمد الوظيفة نظرتها للمجتمع من النشرة العضوية في تصورهما لوظائف أجزاء الجسم الحي داخل البناء الكلي، على هذا الأساس يكمن توضيح ذلك بإسقاط هذه النظرة على الوظائف الاجتماعية التي تؤديها داخل هذه البناء الاجتماعي إذ يقوم هذا النظام الاجتماعي على مبدأ التبادل بين الأعضاء أي هذه الأجزاء. وإن أي تغيير يتردد صداه في بقية الأجزاء للبناء الاجتماعي الكلي. فالمنظور الوظيفي المعاصر قد ارتبط بنزعة تطبيقية لمواجهة مشكلات التكيف وإعادة التوازن الاجتماعي للأنساق الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، حيث أن القوى المكونة لهذا المجتمع تعمل جاهدة على تخفيف حدة هذه التوترات والانزلاقات والانحرافات داخل النظام. كما أن كل نظام قابل للتغيير التدريجي والمستمر للحاجيات والمتطلبات التي يحتاجها أفراد هذا المجتمع فاختلافها يكون تبعاً للمكان والزمان.

فأنصار هذه النظرية يرون أن لكل مجتمع مجموعة من الحاجيات الغريزية والاجتماعية فأفراد هذا المجتمع يعون إلى إشباع حاجيتهم عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة باستمرار وهذا نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجيات، فإذا ما فقد هذا الجزء وظيفته انتهى بالزوال فإذا لم تتحقق الغاية من الزوال وهي الاستقرار



العاطفي، الوجداني، الحصول على الإشباع الجنسي فإن أحد الزوجين أو كلاهما يقرران الانفصال والطلاق حتما وهذا ما يفسر أسباب الطلاق من المنظور الوظيفي الذي يقوم على فكرة ارتباط أجزاء كل أفراد المجتمع مع بعضها رغم الاستقلال الظاهري.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يتصرف بشكل عقلائي ومنطقي وذلك من خلال الأهداف التي سطرها والوسائل التي أعدها لبلوغ ذلك، وهذا العمل هو الذي ينتج العلاقة الأساسية للتبادل ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكا اجتماعيا، حيث أن أصحاب هذه النظرية أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض نظرا لأنهم يحصلون عن طريق هذا التفاعل على بعض المكافآت الاجتماعية فهم بدورهم يستمرون في هذه العلاقة طالما أن هناك فائدة فبالرغم من أن هذه المعادلة تشير إلى أشياء مادية إلا أن التبادل في علم الاجتماع يشير إلى شيء معنوي، فالأفراد يتبادلون العواطف والمشاعر والآراء والمصالح والأموال فإذا أقطنا هذه النظرية على الطلاق تتعذر الحياة الزوجية من الاستمرارية به وتصبح مليئة بالمشاحنات فالمرأة تحاول أن تحسب مقدار الخسائر المادية من الطلاق ومقدار المكاسب فإذا أحست أن مكاسبها تفوق خسائرها فإن تتخذ قرار الطلاق والعكس صحيح. فالمكاسب و الخسائر ليست مادية فقط وإنما هي مادية معنوية اجتماعية.<sup>26</sup>

#### (ب) المقاربة التفاعلية الرمزية:

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الأسرة لا تدرس كنموذج شكلي بل يجب أن تأخذ هذه الدراسة كما هي في الواقع والحياة اليومية نظرا لدورها المهم في تلقين الأفراد أدوارهم المستقبلية فلكل أسرة مجموعة من الرموز والمعايير فهي تختلف من أسرة إلى أخرى فافرد له دور بناء على أسرته في حياته أولا ثم يحاول إدخال بعض التعديلات وفقا للظروف المحيطة به، ولذلك يوجد تباين واختلاف في كل علاقة زوجية عن الأخرى وكلاما كانت هذه الرموز والمعاني التي اكتسبها الفرد (الزوجين من أسرها) يساعد على تحقيق التفاهم بينهما والعكس كلما كانت الرموز والمعاني متباعدة كانت الحياة الزوجية متنافرة وهو ما يؤدي إلى خلق توتر و فجوى تؤدي بدورها حتما إلى الطلاق.

## IV. الطلاق وعلاقته بالتفكك الأسري:

### (1) مفهوم التفكك الأسري:

"يراد بظاهرة التفكك انهيار وحدة اجتماعية وتداعي بناءها واختلال وظائفها وتدهور نظامها سواء كانت هذه الوحدة شخص أم جماعة أم أمة بأسرها وهو عكس الترابط والتماسك."<sup>27</sup>

أما التفكك الأسري فهو يعني حسب تعريف أحمد يحيى عبد الحميد: "انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم، وبمعنى آخر هو رفض التعاون بين أفراد الأسرة وسيادة عمليات التنافس والصراع بين أفرادها."<sup>28</sup>

ومن تعريفاته كذلك: "هو الانحلال الأسري ويقصد به، التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة، في المستويات الاجتماعية المقبولة، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها، والتي لا بد لها من القيام بها، لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها."<sup>29</sup> ويعرف كذلك بأنه "فشل أحد أعضاء الأسرة في القيام بواجباتهم نحو بعضهم البعض، مما يؤدي إلى ضعف العلاقات وحدوث التوترات بين أفرادها، وهذا يؤدي إلى انفرط عقد الأسرة."<sup>30</sup>

يتضح من خلال كل هذه التعريفات أن التفكك الأسري هو انحلال يتم داخل الأسرة، وقد يكون بين الزوجين عن طريق الانفصال أو الطلاق.. الخ أو قد يكون بين الأبناء والآباء، أو بين الأبناء فيما بينهم، يتحدد في فشل العلاقة بين أعضاء الأسرة وهذا من حيث الالتزام بالأدوار والوظائف.

### (2) أنماط التفكك الأسري:

تثبت الدراسات والبحوث في مختلف التجارب أن حالة التوتر تؤدي لا محالة إلى تفكك الأسرة وانحلالها وقد يكون هذا الانحلال جزئياً أو كلياً، وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين نوعين من التفكك الأسري وهما:

أ) تفكك جزئي: وتتحدد مظاهره في الانفصال المؤقت أو الهجر المتقطع، ويعني أنه بإمكان الزوج أو الزوجة استئناف علاقتهما المتبادلة في فترات الإصلاح " والانفصال والهجر معناهما ترك الحياة الزوجية والتفكير في إنهاؤها أو التهرب من مسؤولياتها، غير أن هناك

فرقا دقيقا في استعمال اللفظين، حيث يدل الانفصال على ترك الزوج أو الزوجة للحياة المنزلية بناءً على اتفاق سابق بين الزوجين على هذا الوضع ... أما الهجر يدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق.<sup>31</sup>

ب) تفكك كلي: "تبدو مظاهره في انهيار العلاقات الزوجية بالطلاق، أو تدمير حياة الأسرة بالموت أو انتحار أحد الزوجين أو كلاهما."<sup>32</sup>

### 3) الطلاق وأثره على التفكك الأسري:

قبل البدء في تفاصيل هذا العنصر يمكن أن نستشهد بقول الداعية الإسلامي ماهر بركات في هذا السياق "أن الطلاق يعرض أجزاء الأسرة للعديد من المخاطر، ويقلل فرصها في أن تحيي حياة اجتماعية طبيعية بشكل كامل ... أن الأطفال هم الطرف الأكثر تضرر في حالة وقوع الطلاق."<sup>33</sup>

يتضح من خلال هذا القول أن الطلاق أكبر خطريهدد الأسرة باعتباره شكل من أشكال التفكك الأسري في نمطه الكلي، "لأن هذا الشكل لا يؤدي فقط إلى الانفصال الزوجي عن بعضهما فحسب بل يعتمد على تأثيره على حياة الأطفال خاصة في المجال النفسي لأنه يعرضهم للحرمان بصفة عامة وخاصة حرمان الوالدين والتعرض لكافة التجارب والخبرات القاسية لدى الأطفال."<sup>34</sup>

كما أن الطلاق في الغالب يحدث مشكلات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ومن هذه المشكلات حدوث أعراض نفسية واجتماعية كبيرة بالنسبة للزوجين، فعلى المستوى النفسي نجد أن بعد عملية الطلاق مباشرة قد ينتاب أحد الطرفين- الزوجين- أو كلاهما شعور بالفشل العاطفي وخيبة أمل وإحباط كبير، وهو ما يظهر تداعياته عند المطلقون في بحثهم الدائم عن آليات التوافق النفسي، وقد أكدت الدراسات أن عملية التوافق النفسي مع الطلاق تمر بثلاث مراحل وهي:

أولاً: مرحلة الصدمة: "حيث يعاني المطلقون من الاضطراب الوجداني بدرجة عالية:"  
ثانياً: مرحلة التوتر: "وهي تلي المرحلة السابقة ويغلب عليها التوتر والقلق والاكتئاب، وتتضح آثارها في الإحساس بالاضطهاد والظلم والوحدة والاعتراب والانطواء:"  
ثالثاً: مرحلة التوافق: وهي مرحلة إعادة النظر في موقف المطلقون بالنسبة للحياة بوجه عام والزواج بوجه خاص.<sup>35</sup>

أما تأثيرات الطلاق على الصعيد الاجتماعي والنفسي بالنسبة للأبناء، نجد على المستوى النفسي أن حالتهم النفسية تتأزم وهو ما يؤثر سلباً على شخصيتهم ينتهي إلى سلوكيات عدوانية، وهو ما يحدث على المستوى الاجتماعي خلل في عملية الانضباط وعدم إتباع الأبناء لأوامر الآباء مما يؤدي إلى تبنى كل طفل موقف معين، فيكون إما بجانب الأب أو بجانب الأم، وهذا الانشقاق من شأنه أن يؤدي إلى سلوك الانحراف والجريمة بطبيعة الحال وهذا نتيجة لحالات القلق والتوتر والاضطراب التي يعاني منها الأبناء جراء الطلاق وهو ما يزيد من عصبيتهم بحيث تصبح أغلب سلوكياتهم تميل إلى العنف والعدوان والانحراف.<sup>36</sup>

### النتائج والتوصيات:

تم تناول في هذه الورقة البحثية موضوع الطلاق وآثاره على التفكك الأسري وتبين بوضوح أنه يؤدي إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، فظاهرة الطلاق هي ظاهرة مرتبطة بتطور المجتمع وتطور العلاقات الاجتماعية وحفظ الروابط بين أفراد المجتمع وجماعته، والملاحظ كذلك أنّ آثاره لا تقتصر على الأسرة فقط، بل يسهم في إظهار مشكلات اجتماعية أخرى مثل: تشرّد الأحداث والجريمة والتسول والبيغاء... إلخ، ويمكن للمتقضي لتبعات قضايا الطلاق في مجتمعنا الجزائري أن يجد الإرهاسات الكثيرة التي تنتج عنها والتي تزرع بها، أروقة المحاكم ومكاتب المحاماة... وغيرها. وتمتد آثار الطلاق إلى المجتمع والتي تتجسد في عدد من المخاطر لعلّ أهمها: خروج جيل حاقد على المجتمع، بسبب فقدان الرعاية اللازمة له، وتزايد أعداد المشردين، وانتشار جرائم السرقة والاحتيال والنصب والزدلية، وزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، فضلاً عن تفككه. فالطلاق يسبب اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في أذهان أفرادها وسلوكياتهم مثل: الترابط والتراحم، والتعاون. والتسامح

ولكن بالرغم من هذه الأضرار والآثار السلبية التي يمارسها الطلاق على المستوى الأسري والمجتمعي إلاّ أنّه يعدّ حلاً من الحلول الفعالة في الحالات التي يستحيل فيها استمرار الحياة الزوجية بمودة ورحمة، لإنقاذ أحد الطرفين أو كلاهما، أما التوصيات التي نختم بها يمكن اختصارها في النقاط التالية:

✓ إتباع الأساليب الواعية في الحوار بين أفراد الأسرة؛

- ✓ غرس القيم والمبادئ والأخلاق في نفوس الأبناء منذ الصغر؛
- ✓ تخصيص قنوات إعلامية تساعد الأسرة في تخطي التفكك الأسري والطلاق؛
- ✓ نشر الثقافة الأسرية حول احترام الجنس الآخر، مع تعريف الرجل بحقوق المرأة؛
- ✓ تدريب الأسرة على كيفية مواجهة المشكلات؛
- ✓ الكشف عن الأسباب التي تؤدي للطلاق والتفكك الأسري مع الوقاية منه؛
- ✓ تخصيص مواقع على الإنترنت لتقديم الاستشارات الأسرية؛
- ✓ تعديل القوانين لحماية الأسرة وأفرادها من التفكك الأسري، ومتابعة تنفيذها؛
- ✓ إلزام المقبلين على الزواج بضرورة خضوعهم لدورات تدريبية حول تربية الأبناء، والعلاقات الزوجية والأسرية.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولا/ المصادر:

- قانون الأسرة الجزائري (الأحوال الشخصية).
- ثانيا/ الكتب:
- أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، دار المعارف، مصر، ط1، 1967.
- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى القومية، القاهرة - مصر، المجلد 2، ط 1، 2000.
- علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والمفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، 1983.
- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.
- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت 1985.
- مصطفى عبد الواحد، الأسرة في الإسلام (عرض عام لنظام الأسرة على ضوء الكتاب والسنة)، دار العروبة، القاهرة، بدون تاريخ.
- ثالثا/ القواميس والمعاجم:
- عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية- مصر، ط3، 1998.

- محمد رضا، معجم مثن اللغة، مكتبة الحياة، بيروت، المجلد 3، سنة 1959.  
رابعا/البحوث والمقالات:
- ليلى أيديو، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 11، جوان 2013
- محمد رضا قليل، التفكك الأسري وعملية التنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38، يناير 2018  
خامسا/الرسائل الجامعية:
- أحمد صالح فهد القاسم، حقيقة التفكك الأسري وآثاره وسبل علاجه، بحث تكميلي لرسالة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2014-2015  
سادسا/المواقع الإلكترونية:
- أثر الطلاق على الروابط الأسرية عند الزوجين والأولاد، موقع لها أون لاين، الرابط:  
<http://www.lahaonline.com/articles/view/44237.htm>

## الهوامش:

- (1) محمد رضا، معجم مثن اللغة، مكتبة الحياة، بيروت، المجلد 3، سنة 1959، ص.624.
- (2) أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، دار المعارف، مصر، ط 1، 1967، ص. 235.
- (3) محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص. 198.
- (4) مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص. 235.
- (5) عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية-مصر، ط3، 1998، ص. 144.
- (6) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى القومية، القاهرة-مصر، المجلد 2، ط 1، 2000، ص. 916.
- (7) مصطفى عبد الواحد، الأسرة في الإسلام (عرض عام لنظام الأسرة على ضوء الكتاب والسنة)، دار العروبة، القاهرة، بدون تاريخ
- (8) نفس المرجع
- (9) نفس المرجع
- (10) نفس المرجع

- (11) نفس المرجع
- (12) نفس المرجع
- (13) نفس المرجع
- (14) نفس المرجع
- (15) نفس المرجع
- (16) المادة 49 من قانون الأسرة الجزائري
- (17) نفس المرجع
- (18) المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري
- (19) المادة 53 و54 من قانون الأسرة الجزائري
- (20) المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري
- (21) المادة 222 من قانون الأسرة الجزائري
- (22) المادة 85 من قانون الأسرة الجزائري
- (23) المادة 49 من قانون الأسرة الجزائري.
- (24) نفس المرجع
- (25) نفس المرجع
- (26) علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والمفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص: 189-206
- (27) ليلى أيديو، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 11، جوان 2013، ص: 45
- (28) نفس المرجع ، ص: 45
- (29) أحمد صالح فهد القاسم، حقيقة التفكك الأسري وآثاره وسبل علاجه، بحث تكميلي لرسالة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2014-2015، ص: 20
- (30) نفس المرجع، ص: 20
- (31) ليلى أيديو، مرجع سابق، ص: 50
- (32) نفس المرجع، ص: 50
- (33) أثر الطلاق على الروابط الأسرية عند الزوجين والأولاد، موقع لها أون لاين، الرابط: <http://www.lahaonline.com/articles/view/44237.htm>
- (34) محمد رضا قليل، التفكك الأسري وعملية التنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38، يناير 2018، ص: 32
- (35) أحمد صالح فهد القاسم، مرجع سابق، ص: 37
- (36) نفس المرجع، ص: 36-37